القرار جاء لإعادة هيبة المجلس بعد أحداث البرلمان المنحل

الهاشم: «الهوجة والهرج» سبب نقل الصحافيين إلى القاعة العلوية

بينت مقررة مجلس الأمة النائبة صفاء الهاشم ان نقل الصحافيين الى القاعة العلوية مطبق منذ مجلس 2009، وتم ارجاعه عن طريق «الهوجة» في مجلس 2012، والهرج الذي حدث مع احترامي لكل الصحافيين، ولكن بعض العناصر المؤيدة لبعض الناس كانوا يثيرون الهرج، هذا الأمر جعل مكتب المجلس يتخذ قرار نقل الصحافيين.

وقالت الهاشم في تصريح للصحافيين: لا يوجد اي فارق بين جلوس الصحافيين في مكانهم السابق والقاعة العلوية، ولكن الاسلم رجوع الهيبة الى الدور الأرضي ممثلة بالنواب والضيوف. وفي مجلس 2009 كان موجودا هذا القرار، ولم يعد الا في المجلس المبطل.

واكدت الهاشم ان نقل الصحافيين الى القاعة العلوية اعادة لهيبة المجلس الذي حدث في 2012 بعيدا عن المدة الزمنية التي طبق فيها القرار، ولم يكن له اي اثر غير ايجابي على نقل الخبر.

من جانبه أبدى النائب خالد الشليمي أسفه لقرار مكتب المجلس بنقل المكان المخصص للصحافيين البرلمانيين في قاعة عبدالله السالم من الدور الأرضي إلى الدور العلوي، مطالبا الرئيس بالتراجع عن هذا القرار المؤسف.

وقال الشليمي في تصريح للصحافيين بمجلس الامة «يشرفنا وجود الصحافة في اي مكان، وفوجئت بقرار مكتب المجلس بتغيير المكان المخصص»، مشيرا إلى أنه «تمت مناقشة هذا الموضوع في لقاء بعد الانتخابات، إلا أنه سجل تحفظه خلاله، بسبب ثقته بالصحافة وأمانتها المهنية، ونحن كنواب ليس لدينا ما نخفيه عن الصحافيين والإعلام الحر ببلدنا».

وشدد الشليمي على أن «هذا القرار يسيء إلى المؤسسة التشريعية بأكملها، وإذا كان هذا التصرف هو البداية من قبل مكتب المجلس، فيبدو انه سيكون لنا وقفات كثيرة».

كما أبدى الشليمي «استياءه» ورفضه من تخصيص رئيس المجلس لمنصة له للادلاء بالتصريحات، لا يسمح للنواب بالتصريح من خلالها، وهذا غير مقبول لانه يبقي الرئيس عضوا حاله كحال الأعضاء، وهذا المفروض حتى لا نسيء الظن في بعض التصرفات الأخرى».

وطالب الشليمي بعودة الصحافيين إلى مكانهم المخصص وقال الشليمي «نحن نرفض هذا التصرف من الاخ رئيس المجلس، ونطالبه بعودة الصحافيين إلى مكانهم الطبيعي، وأكرر نحن لم نأت بسياسة إقصاء وتصفية حسابات، وإذا كان للرئيس خلافات مع بعض التوجهات فهذا شأنه لكن لا نقبل ان يجر الرئيس المؤسسة التشريعية برمتها لمواجهة هذه الخلافات».

واختتم الشليمي: «أقدم اعتذاري للصحافة، وآسف على مثل هذا التصرف في بلد يتحدث عن الحريات وسنخاطب الرئيس بتغيير هذا القرار الخاص بنقل الصحافيين إلى الدور العلوي»، مبديا خشيته من القرارات المقبلة.

من جهة أخرى، كشف الشليمي انه مع التوجه بإسقاط فوائد القروض، بل مع أن تقوم الدولة بشراء أصل القروض بعد ذلك من قبل الدولة ثم تعيد تقسيطها بأقساط مخفضة ولمدة طويلة.

مهما كانت الظروف والاعذار، كما طالب زملاءه النواب بالمطالبة بهذا الامر، «ويجب الا نضعه تحت طائلة الحسابات، وإذا كانوا يظنون بان بعض الصحافيين محسوبون على المعارضة، فانا احد افراد المعارضة الموجودة بالمجلس».

صفاء الهاشم

خالد الشليمي

الشليمي: قرار مكتب المجلس مفاجئ ولابد من إعادة النظر فيه وإلغائه

أعلنت عن تبني مشروعات نوعية تصب في مصلحة المواطن

دشتي: الحكومة تجتمع مع المجلس قريباً لتحديد الأولويات

رولا دشتي

أعلنت وزيرة الدولة لشؤون التنمية وزيرة الدولة لشؤون مجلس الامة الدكتورة رولا دشتي: عن اجتماع تعقده الحكومة من مكتب المجلس في الاسبوع الاول من السنة الجديدة للتشاور بشأن الأولويات.

وقالت دشتي في تصريح للصحافيين: ان رئيس المجلس علي الراشد ومثلما نما إلى مسامعنا طلب من اللجان البرلمانية والنواب وضع اولوياتهم حتى يتم امتزاجها في قائمة واحدة.

وأكدت دشتي: أن الحكومة جاهزة ولديها اولويات نوعية تصب جميعها في مصلحة المواطن.

هناك وعي شعبي جارف بخواء دعوات الحشد وافتقادها للمصداقية

الشطي: الإثارة الطائفية للمعارضة مؤسفة.. ولابد للمعارضة من تنقية صفوفها

أبدى النائب خالد الشطي أنه لأن يكون التحريض والاثارة الطائفية والغمز من قناتها والطعن بخنجرها المسموم هو الوسيلة الوحيدة المتبقية للمعارضة لتحقيق مآربها، مجددا دعوته للمعارضة الوطنية الحقة بنفي الانقلابيين.

وقال الشطي في تصريح له: اكرر دعوتي للمعارضة بان ينفوا صفوفهم من الانقلابيين، وان يوائموا حراكهم مع الدستور والآليات المتفق عليها، مشددا على انه سواء باتوا في الساحة او انصرفوا الى مخادعهم فهناك وعي شعبي جارف بخواء دعوتهم وافتقادها ادنى مصداقية.. وما زالوا في انحسار!.

وتساءل الشطي: من الذي شيد التربية والتعليم وغذى الاعلام وأزرى بالادارة بشكل جعل الطائفية هي اللغة الاكثر فهما وقبولا في المجتمع الكويتي؟.

وأكد الشطي انه في كل فعل ديني هناك متطرفون، وفي كل حراك سياسي هناك غثاء، وفي كل بحر يموج زبد يذهب جفاء، وسينقشع الصبح عن مجلس ينفع الناس.

وفي نحو آخر علق الشطي على تصريح احد المسؤولين الايرانيين: ان مصير الشاه ينتظر غيرنا، نحن في الكويت نمارس شعائرنا وحقنا في المعارضة ولا نشكوا دكتاتورية، مختتما بالقول: «الحرية لكروبي وموسوي ونبيل رجب!».

خالد الشطي

الراشد استقبل الخرافي والهاشل والعلي

الراشد مستقبلاً الخرافي

استقبل رئيس مجلس الامة علي فهد الراشد في مكتبه امس رئيس مجلس الامة السابق جاسم محمد الخرافي الذي هنأه على الثقة التي حظي بها من اخوانه اعضاء مجلس الامة لرئاسة المجلس متمنيا له كل التوفيق في منصبه الجديد.

كما استقبل الراشد محافظ البنك المركزي د.محمد الهاشل حيث قدم له التهاني بمناسبة توليه رئاسة مجلس الامة متمنيا له دوام التوفيق.

كما استقبل الراشد وزير الاعلام الاسبق الشيخ حمد جابر العلي الذي قدم له المباركة والتهاني بفوزه برئاسة مجلس الامة.

الخرينج استقبل الخرافي للتهنئة بالمنصب الجديد

مبارك الخرينج

استقبل نائب رئيس مجلس الأمة مبارك الخرينج في مكتبه امس رئيس مجلس الامة السابق جاسم محمد الخرافي الذي هنأه على توليه منصب نائب رئيس مجلس الأمة، متمنيا له كل التوفيق في منصبه الجديد.

حضر المقابلة عضو مجلس الأمة عسكر العنزي.

قدم اقتراحين بقانون ودعا إلى منحهما صفة الاستعجال

حماد يطالب بإسقاط القروض ومنح المرأة غير العاملة مكافأة شهرية

قدم النائب سعدون حماد اقتراحين، بشأن قيام البنوك وشركات الاستثمار بإعادة جدولة أرصدة القروض الاستهلاكية والمقسطة للمواطنين لديها بعد إسقاط كافة الفوائد عنها وتنظيم منح هذه القروض مستقبلا، ومنح المرأة الكويتية التي لا تعمل مكافأة شهرية، وجاء في نص الاقتراحين ما يلي:

- بعد الاطلاع على الدستور.
- وعلى قانون الشركات التجارية رقم 15 لسنة 1960 والقوانين المعدلة له.
- وعلى القانون رقم 30 لسنة 1964 بشأن ديوان المحاسبة والقوانين المعدلة له.
- وعلى القانون رقم 32 لسنة 1968 في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والقوانين المعدلة له.
- وعلى القانون رقم 1 لسنة 1993 في شأن حماية الأموال العامة والقوانين المعدلة له.
- وعلى القانون رقم 2 لسنة 2001 في شأن انشاء نظام لتجميع المعلومات والبيانات الخاصة بالقروض الاستهلاكية والتسهيلات الائتمانية المرتبطة بعمليات البيع بالتقسيط.
- وعلى القانون رقم 28 لسنة 2008 في شأن انشاء صندوق لمعالجة أوضاع المواطنين المتعسرين في سداد القروض الاستهلاكية والمقسطة تجاه البنوك وشركات الاستثمار.
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه.

«مادة أولى»

تقوم البنوك وشركات الاستثمار الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي بإعادة جدولة أرصده القروض الاستهلاكية والقروض المقسطة المستحقة على المواطنين الكويتيين لدى هذه البنوك والشركات وذلك وفقا لأحكام المادة الثانية من هذا القانون وبما لا يزيد على سبعين ألف دينار كويتي «70000 د.ك» لكل مقترض، بعد إسقاط كافة الفوائد والعوائد عنها وبعد استبعاد المخصصات المتوافرة مقابل رصيد كل قرض لدى الجهات الدائنة.

«مادة ثانية»

تتحمل الدولة كافة الفوائد والعوائد المرتبطة على مديونيات المواطنين المشار إليها في المادة السابقة وتقوم البنوك وشركات الاستثمار بإعادة جدولة رصيد مديونية كل مواطن بعد إسقاط كافة هذه الفوائد والعوائد واستبعاد المخصصات المتوافرة مقابل رصيد القرض لدى الجهات الدائنة وبقسط رصيد القرض على المواطن المدين على أقساط شهرية متساوية وبقسط لا يجاوز 30 في المئة من الدخل الشهري لكل مدين مستبعدة منه ما عليه من التزامات شهرية لكافة الجهات الدائنة، بالإضافة إلى ما قد يكون في ذمة العميل من التزامات مالية شهرية تتعلق بنفقة أو بأحكام واجبة النفاذ وأي أقساط تجاه بنك التسليف والادخار والمؤسسة العامة للرعاية السكنية والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية أو أي أقساط مستحقة لأي من الجهات الحكومية أو مقابل سلع اشتراها أو لقاء خدمات حصل عليها العميل من الشركات والمؤسسات التجارية الخاضعة لرقابة وزارة التجارة والصناعة، والتي تقوم بمنح تسهيلات ائتمانية عن طريق البيع بالتقسيط للسلع أو بتقديم خدمات بأثمان مقسطة أو أي بيوع آجله، ولا أن تزيد فترة السداد على تلك التي يحددها بنك الكويت المركزي.

وتفرض على الجهات التي تقدم أي قروض بالمخالفة لأي من الشروط الواردة في الفقرة السابقة غرامة تعادل ضعف القرض الممنوح للعميل من قبلها، ويرد إليها من هذه الغرامة ما يعادل رصيد القرض الممنوح منها للعميل بالمخالفة لأحكام الفقرة السابقة بحيث يعتبر ذلك تسديدا لهذا الرصيد.

وفي جميع الأحوال لا يجوز اتخاذ أي إجراءات قضائية جزائية بما في ذلك المنع من السفر بحق أي عميل يمنح بعد العمل بهذا القانون أي قرض استهلاكي أو قرض مقسط أو كليهما ويتعثر في الوفاء بالتزاماته.

ويسري حكم الفقرة السابقة على كفيل العميل وكفيل كفيله - إن وجدا.

«مادة رابعة»

تصرف الدولة منحة مقدارها ألف دينار كويتي «1000 د.ك» لكل كويتي مسجل اسمه في الهيئة العامة للمعلومات المدنية في تاريخ العمل بهذا القانون، ولم يستفد من أحكام المادة الأولى من هذا القانون.

وتصرف الدولة لكل كويتي استفاد من أحكام المادة الأولى من هذا القانون مبلغا يقل عن ألف دينار كويتي «1000 د.ك» منحة تساوي الفرق بين ما استفادة من هذا القانون وما يكمل مبلغ الألف دينار كويتي «1000 د.ك».

«مادة خامسة»

تؤخذ الأموال اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون من الاحتياطي العام للدولة.

سعدون حماد

الدولة تتحمل جميع الفوائد والعوائد المترتبة على مديونيات المواطنين والبنوك تقوم بإعادة جدولة رصيد المديونية

تفرغ المرأة لشؤون بيتها وتربية أولادها يدعم كيان الأسرة ويحفظها من الزلل

«مادة سادسة»

يلغى القانون رقم «28» لسنة 2008 المشار اليه اعتبارا من التاريخ المحدد للعمل به كما يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

«مادة سابعة»

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون.

أمير دولة الكويت

صباح الأحمد الصباح

وأرفق النائب مع اقتراحه مذكرة إيضاحية جاء فيها ما يلي: رغبة في التيسير على المواطنين وتخفيفا لأعباء عن دخولهم الشهرية، وفي ظل ارتفاع الفوائد والعوائد التي يتحملها المواطنون نتيجة لاقتراضهم من البنوك وشركات الاستثمار الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي، ورغبة في حل مشكلة تعثر المواطنين وعجزهم عن سداد ديونهم بحيث أصبحت أعداد كبيرة من المواطنين تتعرض لاستهلاك نسبة كبيرة من دخولها في أقساط قروضهم ذات الفوائد والعوائد المتزايدة.

لذا كان من المناسب أن تتحمل الدولة قيمة هذه الفوائد والعوائد المتزايدة، ورفعها عن كاهل المواطنين وذلك بقيام البنوك وشركات الاستثمار الخاضعة لرقابة البنك المركزي، بإعادة جدولة أرصده القروض الاستهلاكية والقروض المقسطة للمواطنين لديها بعد إسقاط كافة الفوائد والعوائد عنها وبعد استبعاد المخصصات المتوافرة مقابل رصيد القرض لدى الجهات الدائنة وتنظيم منح هذه القروض مستقبلا.

وجاء في الاقتراح الثاني بشأن بمنح المرأة الكويتية التي لا تعمل مكافأة شهرية ما يلي:

- بعد الاطلاع على الدستور.
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

«مادة أولى»

تمنح المرأة الكويتية المتزوجة، مكافأة شهرية مقدارها ثلاثمائة وخمسون دينار، إذا كانت لا تعمل في اي جهة، عامة أو خاصة، بصفة دائمة أو مؤقتة.

«مادة ثانية»

يؤخذ المبلغ اللازم لتنفيذ أحكام هذا القانون من الاحتياط العام للدولة.

«مادة ثالثة»

يصدر وزير المالية القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون.

«مادة رابعة»

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ أحكام هذا القانون، ويعمل به اعتبارا من أول الشهر التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

أمير دولة الكويت

صباح الأحمد الصباح

وجاء في المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون ما يلي:

حرص الدستور على النص في مواده التي عرض فيها المقومات الأساسية للمجتمع الكويتي، بالمادة «9» على أن «الأسرة أساس المجتمع، قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن، يحفظ القانون كيانها، ويقوي أواصرها، ويحمي في ظلها الأمومة والطفولة». ولا شك انه مما يدعم كيان الأسرة تفرغ المرأة لشئون بيتها وتربية أولادها بما يحفظهم من الزلل فالبعد الاجتماعي يتركز في انه يسمح لربات المنازل بان يلتفتن إلى تربية الأبناء التربية السليمة، التي تساهم في خلق مجتمع ذي طابع وهوية إسلامية متمسك بالعادات والتقاليد الكويتية ويحد من تربية الخدم لأبنائنا، الأمر الذي سيحد من انتشار الظواهر الدخيلة على المجتمع بسبب تربية الخدم لأبنائنا لاندماج المرأة الكويتية في سوق العمل اندماجا كليا.

هدفنا المساعدة في إقامة مجتمع ذي طابع وهوية إسلامية متمسك بالعادات والتقاليد

المطوع: المرافق ناقشت تعديل مشروع الرعاية السكنية

أكد مقرر لجنة المرافق العامة عدنان المطوع ان اللجنة تسلمت ما أحيل لها من مراسيم ومشروعات قوانين وناقشت مسألة ادراجها على جدول اعمالها بحضور كافة اعضائها ورئيسها د.علي العمير، منوها انها ناقشت فقط مرسوم القانون رقم «27» لسنة 2012 في شأن الرعاية السكنية وانشاء شركات مساهمة عامة خاصة بها، وكذلك بعض أحكام القانون رقم «27» لسنة 1995 في شأن اسهام القطاع الخاص بإعمار الأراضي الفضاء المملوكة للدولة المخصصة لأغراض الرعاية السكنية.

عدنان المطوع

واضاف اسهم اتفقوا على دعوة وزير الاسكان للحضور في اجتماع يوم 24 من الشهر الجاري لمناقشة كيفية انشاء تلك الشركات، وبين المطوع ان اللجنة ادرجت على جدولها مشروع القانون بشأن انشاء الهيئة العامة للنقل والمعد تقريرا بشأنه في الفصل التشريعي السابق، مضيفا: ان الادراج طال ايضا مشروع القانون رقم «5» لسنة 2005 في شأن بلدية الكويت، وكذلك مشروع القانون بإنشاء الهيئة العامة للغذاء بتقرير محال للجنة من اللجنة «الصحية».

«العاملين في أمانة المجلس» تهنئ الراشد بالرئاسة

هنأت نقابة العاملين في الأمانة العامة لمجلس الأمة رئيس مجلس الأمة السيد علي الراشد بمناسبة انتخابه رئيسا للمجلس معربة عن املها في ان يوفقه الله في قيادة عمله كرئيس للسلطة التشريعية.

وقال رئيس اللجنة الاعلامية امين صندوق نقابة العاملين بمجلس الأمة فيصل الدويلة في تصريح صحافي ان النقابة تهنئ نائب رئيس مجلس الامة السيد مبارك الخرينج واعضاء مكتب المجلس والسادة الاعضاء الجدد بمناسبة انتخابهم كاعضاء في مجلس الامة متمنية لهم التوفيق والسداد في خدمة الكويت وشعبها وان يكون المستقبل مشرق لما فيه مصلحة الجميع.

واعرب الدويلة عن امله في ان يلبي المجلس الجديد تطلعات وآمال الشعب الكويتي وان يحقق الامن والاستقرار وينفذ رؤية حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه، مشيرا الى ان نقابة العاملين في مجلس الامة ستسعى خلال المرحلة المقبلة الى عقد لقاءات مع معالي رئيس المجلس ونائبه والسادة اعضاء مكتب المجلس للوقوف على طلبات واحتياجات اخوانهم واخواتهم العاملين في الامانة العامة لمجلس الامة.